

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية - حكومة دبي

الفائدة بين البنوك تواصل التراجع مع تحسن السيولة

واصلت أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك (إيبور) انخفاضها خلال الأسبوع الماضي في مؤشر على ازدياد الثقة والاستقرار في القطاع المصرفي بعد الأخبار الإيجابية المتوالية عن الاقتصاد الوطني وتنامي مستويات السيولة في القطاع. واطهر تحليل (البيان الاقتصادي) للبيانات الصادرة أمس عن المصرف المركزي أن الانخفاضات تراوحت خلال الأسبوع الماضي بين 0.91 % و 5.66 % حسب آجالها مسجلة أعلى نسبة انخفاض أسبوعي في 2010. فقد انخفضت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل سنة من 2.69 % قبل أسبوع إلى 2.6438 % أمس بتراجع نسبته 1.72 % . وانخفضت أسعار الفائدة لأجل ستة أشهر خلال الفترة نفسها من 2.4738 % إلى 2.4363 % بتراجع نسبته 1.52 % كما انخفضت أسعار الفائدة لأجل ثلاثة أشهر من 2.3063 % إلى 2.2538 % بانخفاض نسبته 2.28 % . وانخفضت أسعار الفائدة لأجل شهرين من 2.0063 % إلى 1.9788 % بتراجع نسبته 1.37 % . كما انخفضت أسعار الفائدة لأجل شهر واحد من 7925 % إلى 1.7763 % بتراجع نسبته 0.91 % فيما انخفضت أسعار الفائدة لأجل أسبوع من 5963 % إلى 0.5625 % بتراجع بأكبر نسبة انخفاض أسبوعي خلال العام الحالي وبلغت 5.66 %.

تعليق

معدل الفائدة عبارة تكلفة النقود، أو بصورة أدق تكلفة الفرصة البديلة للنقود. وعند تعريف معدل الفائدة لا بد وأن نميز بين ما يطلق عليه معدل الفائدة الاسمي (ببساطة معدل الفائدة المعلن في البنوك)، ومعدل الفائدة الحقيقي، وهو معدل الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم، تتعدد آثار تغير معدل الفائدة، وباختصار يمكن ذكر الآثار التالية: • انخفاض مستوى الاستهلاك، نتيجة ارتفاع مستوى الادخار. وهذا ما يطلق عليه أثر الإحلال substitution effect، أي الإحلال بين الاستهلاك والادخار، حيث يميل الأفراد إلى تقليل استهلاكهم وزيادة مستويات ادخارهم، كما يترتب على ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك، قيام المستهلكين باقتراض قدر أقل من القروض، الأمر الذي يقلل من مستويات الإنفاق الاستهلاكي، أو ربما يزيد ولكن بمعدلات أقل مما سبق. • ارتفاع مستوى الدخل، نتيجة ارتفاع مستويات العائد على المدخرات في البنوك، وهو ما يطلق عليه أثر الدخل income effect، وبشكل عام يعتمد الأثر الصافي على الاستهلاك في المجتمع على أيهما أكبر في الأثر؛ أي أثر الإحلال أم أثر الدخل. • انخفاض مستوى الاستثمار، نتيجة ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة لأغراض الاستثمار، ويؤدي ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك بالمستثمرين إلى اقتراض كميات أقل من القروض، ومن ثم يقل الإنفاق الاستثماري، أو ربما يقل معدل نمو الإنفاق الاستثماري. • ارتفاع تكلفة الأقساط العقارية وأقساط القروض بشكل عام، وهو ما يقلل ما يطلق عليه الدخل المتاح للمستهلك (الدخل بعد خصم أقساط القروض)، ومن ثم يقل الإنفاق الاستهلاكي تبعاً لذلك. • ارتفاع قيمة العملة المحلية، نظراً لتزايد الطلب عليها لأغراض التحكم في أسعار الفائدة، وهو ما يترتب عليه انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، أو انخفاض صافي الصادرات إلى الخارج. • عندما يقل مستوى الطلب الكلي ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بقدر أكبر (نتيجة وجود ما يسمى بمضاعف الإنفاق)، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي. • مع انخفاض مستوى النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة، حيث يقل طلب قطاع الأعمال على العمال نتيجة انخفاض الاستثمار من جانب، وانخفاض مستوى الطلب الكلي من جانب آخر. • مع انخفاض مستوى الطلب الكلي، وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، تميل معدلات الارتفاع في الأسعار (التضخم) نحو الانخفاض، فينخفض معدل التضخم، أو ربما يحدث انخفاض في الأسعار. وعموماً فإن الأثر سوف يعتمد على مدى توقعات الجمهور حول حالة الاقتصاد في المستقبل، فإذا كانت تلك التوقعات تفاؤلية، فإن أثر رفع معدل الفائدة على الطلب الكلي سوف يكون محدوداً. أما إذا كانت توقعات الجمهور تشاؤمية، فإن رفع معدل الفائدة سوف يكون له آثاراً جوهرية على مستويات الطلب الكلي ومن ثم النمو.

المصدر: البيان

لدولية



الدولار يتراجع لأدنى مستوى له أمام الين منذ 15 عاماً في آسيا صباحاً

صفحة 02

فشل وزراء مالية دول العالم في الاتفاق على أرضية لإعادة تقييم أسعار العملات

صفحة 02

الاقليمية



اقتصاد قطر يقفز 20.4 % على أساس سنوي في الربع الثاني

صفحة 03

المغرب يعود إلى السوق الدولية بغية تنويع مصادر التمويل

صفحة 03

الوطنية



5 مليارات تجارة الدولة مع المناطق الحرة في النصف الأول

صفحة 05

"دناتا" تشتري مجموعة "ألفا" الإيطالية لتموين الطائرات

صفحة 05

المقال الأسبوعي: الأهمية الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية

صفحة 07



11 أكتوبر 2010

الدولار يتراجع لأدنى مستوى له أمام الين منذ 15 عاما في آسيا صباحا

تراجع الدولار إلى أدنى مستوى له منذ 15 عاما أمام الين في بداية التعاملات الآسيوية يوم الاثنين بعد تضرره من عمليات بيع لوقف الخسائر وتوقعات بحدوث مزيد من التخفيف الكمي في السياسة النقدية الأمريكية. وهبط الدولار أمام الين إلى 81.40 ين . وتسارعت عمليات البيع لوقف الخسائر بعد هبوط الدولار لاقبل من المستوى المتدني السابق والذي بلغ 81.71 ين. وبدأ اليورو مرتفعا سنتا أمام الدولار مسجلا 1.3990 دولار ثم زحف إلى 1.4011 دولار محاولا اختبار المستوى المرتفع الذي سجله الاسبوع الماضي والذي بلغ 1.4030 دولار. وهبط مؤشر الدولار بنسبة 0.22 % إلى 77.003 ثم تراجع بعد ذلك إلى 76.872 وهو ما سيكون أدنى مستوى له منذ يناير.

تعليق

قال رجل الأعمال الأميركي جورج سوروس، إن الصين خلقت "نظام عملات غير متوازن"، طبقاً لما نقلت عنه صحيفة "التلغراف" البريطانية. وانتقد سوروس أيضاً تعمد الصين الإبقاء على عملتها (اليوان) منخفضة، من أجل المحافظة على رخص صادراتها، وهو الأمر الذي يلحق الضرر بمنافسي الولايات المتحدة. وقال سوروس في تصريحات لإحدى البرامج الصباحية التي تبث على المحطة الرابعة بإذاعة البي بي سي، إن الصين تحظى بـ "ميزة كبرى" على حساب منافسيها الدوليين، لأن بإمكانها السيطرة على قيمة عملتها. وأشار إلى قدرتها كذلك المتعلقة بالتأثير على قيمة باقي العملات العالمية لأن لديهم "فائض تجاري مزمّن"، ما يعني أن الصينيين لديهم الكثير من العملات الأجنبية. وأتبع قائلاً: "إنهم لا يسيطرون فحسب على عملتهم، وإنما في واقع الأمر على نظام العملات العالمي كله". وسبق لسوروس أن كتب في صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية قائلاً: "سواء كانت تدرك أو لا، فإن الصين قد برزت على الساحة بوصفها قائداً للعالم. فإذا فشلت في الارتقاء إلى مستوى مسؤوليات القيادة، فإن نظام العملات العالمي سيكون عرضة للانهار، مصطحباً معه الاقتصاد العالمي". ومع هذا، فقد دافع محافظ البنك المركزي الصيني، تشو شيواو تشوان، عن اقتصاد بلاده، وهو ثاني أضخم اقتصاد في العالم، بقوله على هامش اجتماع صندوق النقد الدولي مؤخراً في واشنطن: "لقد بدأنا بالفعل في إصلاح أسعار الصرف منذ فترة طويلة جداً، لكن الأمر يتم تدريجياً، وتلك خطوة جيدة لاقتصاد بضخامة الاقتصاد الصيني، وإلا فالخطورة تكون قائمة".

المصدر: رويترز

95 ألف وظيفة مفقودة والقطاع الخاص يخلق 64 ألف وظيفة والبطالة ثابتة عند 9.6 %

أظهرت بيانات شهرية تصدرها وزارة العمل الأمريكي ان الاقتصاد الأمريكي فقد 95 ألف وظيفة خلال شهر سبتمبر الماضي وهو رقم يزيد عما كان يتوقعه المحللون عند 8 آلاف وظيفة. وجاءت معظم الوظائف المفقودة من طرف الحكومة التي سرحت 159 ألف موظف جزء كبير منهم بسبب انتهاء الاحصاء السكاني لعام 2010 ، في حين تمكن القطاع الخاص من إضافة 65 ألف وظيفة. ونظرا للتذبذب الكبير في حركة التوظيف الحكومية هذا العام ، بسبب الوظائف المؤقتة المرتبطة بالاحصاء السكاني الذي يجرى كل 10 سنوات ، فإن أنظار المحللين تتركز على الوظائف التي خلقها القطاع الخاص بدلا عن الرقم الإجمالي. وجاء عدد الوظائف التي خلقها القطاع الخاص (65 ألف وظيفة) أقل مما كان يتوقعه المحللون عند 85 ألف وظيفة. هذا وأشارت البيانات إلى أن نسبة البطالة ظلت ثابتة عند مستوى الشهر الماضي (9.6 %) ، كما أظهرت البيانات المراجعة لشهري أغسطس و يوليو تخفيضا لعدد الوظائف بـ 15 ألف وظيفة عما تم إعلانه سابقا في البيانات الأولية. وهذا هو الشهر الرابع عشر على التوالي الذي تستقر فيها نسبة البطالة عند 9.5 % لتتخطى بذلك ركود عام 1982 - 1983 حينما بقيت نسبة البطالة أعلى من 9.5 % لـ 13 شهرا متتاليا. هذا وجاء رد الفعل الأولي على هذه الأرقام بمعاودة اليورو الإرتفاع أمام الدولار فوق مستوى 1.39 إلى 1.3957 في حوالي الساعة الثالثة وأربعون دقيقة بعد الظهر بتوقيت مكة المكرمة، بينما إرتفع الذهب نحو مستوى 1342.1 دولاراً للأوقية، في حين بقت العقود الأجلة لمؤشر "داو جونز" فوق مستوى 10900 نقطة.

المصدر: أرقام

فشل وزراء مالية دول العالم في الاتفاق على أرضية لإعادة تقييم أسعار العملات

فشل وزراء المالية من مختلف دول العالم في التوصل إلى أرضية مشتركة لإعادة تقييم العملات الوطنية بغية زيادة حجم الصادرات وخلق مزيد من فرص العمل لملايين العاطلين. واختتم صندوق النقد الدولي يومين من المناقشات بإصدار بيان يعد بدعم الأبحاث حول حركة العملات الدولية بدون الإشارة إلى الخلافات العميقة بين الولايات المتحدة والصين بخصوص قيمة عملتها الوطنية. وقال روبرت زوليك رئيس البنك الدولي إن تزايد الخلافات توضح ضعف الاقتصاد الدولي .. مضيفا نعقد هذه الاجتماعات في ظل ظروف مهمة فنسبة النمو متواضعة وقد أصدرت الولايات المتحدة إحصائيات حول الوظائف تشير إلى أن مستوى النمو ضعيف ولا يكفي لإحداث خفض ملموس في معدلات البطالة المرتفعة خصوصا في البلدان النامية فضعف النمو المصحوب بنسب عالية من البطالة يؤدي إلى عدد من النتائج وهناك خطر أن تتغلق دول العالم على نفسها نتيجة لذلك كما يمكن أن يتداعى التعاون الدولي. وكان صندوق النقد الدولي قد دعا السبت إلى إجراء المزيد من الدراسات بشأن الاختلال الاقتصادي العالمي وسياسات أسعار صرف العملات إلا أنه لم يطلق أي دعوات محددة لتحسين الاستقرار الاقتصادي. وأكد رئيس المصرف المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه أنه معارض للغاية لأي نوع من ما وصفه بـ/حرب العملات/ رافضا استخدام هذا التعبير في توصيف الوضع الراهن.

المصدر: قنا

11 أكتوبر 2010

دول الخليج تتعهد بتعزيز استقرار أسعار النفط

تعهد وزراء النفط في دول الخليج، التي تعد من أكبر مصادر البترول في العالم، الأحد بتعزيز استقرار أسعار الخام في الأسواق العالمية، وذلك قبل اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك". وقال وزير النفط الشيخ أحمد عبدالله الصباح خلال اجتماع مع نظرائه في الكويت إن "أسواق النفط شهدت تطورات عدة ألزمتنا نحن كمنتجين رئيسيين على مواجهة مزيد من التحديات من أجل الوصول إلى استقرار أسعار وأسواق النفط". من جهته أوضح مساعد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي للشؤون الاقتصادية محمد المزروعى أن دول المجلس تنسق في ما بينها بالنسبة إلى سياسات النفط، وتسعى إلى "استقرار الأسواق الدولية". وذكر المزروعى أن دول مجلس التعاون الست، التي تضخ وحدها حوالي خمس الإمدادات النفطية في العالم، تعمل على صياغة "سياسة متوازنة لوقف التذبذب الحاد في أسعار النفط". وستجتمع دول منظمة أوبك الخميس في فيينا لتقييم مستوى الإنتاج للحؤول دون تراجع أسعار النفط. وتراوحت أسعار الخام خلال السنة الماضية ما بين 70 و80 دولاراً. ودرس الوزراء خلال الاجتماع إمكانية تعزيز دور القطاع العام في مجال الاستثمار في القطاع النفطي. كما بحثوا تفعيل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتعزيز الاستثمارات البنينة والمشاريع النفطية المشتركة. وعقد هذا الاجتماع استعداداً للقمة الخليجية المقبلة في ديسمبر المقبل.

المصدر: ا.ف.ب

اقتصاد قطر يففز 20.4 % على أساس سنوي في الربع الثاني

قال جهاز الاحصاء القطري ان اقتصاد قطر نما 20.4 بالمئة بالاسعار الجارية في الربع الثاني من العام ليصل الى 98.4 مليار ريال (27 مليار دولار). وقال الجهاز في بيان ان الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لأكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم نما في الربع الثاني من 81.7 مليار ريال قبل عام من ذلك. وأضاف أن الناتج المحلي الاجمالي تراجع من 102.5 مليار ريال في الربع الاول. وبحسب البيانات بلغت حصة قطاع المناجم والمحاجر الذي يشمل النفط والغاز 49.8 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي وزادت قيمته 36.8 بالمئة عنها قبل عام لكن تراجعت 8.9 بالمئة بالمقارنة مع الربع الاول. وقال البيان ان ارتفاع أسعار النفط والغاز في الربع الثاني من 2010 قياسا الى الربع الاول لم يعوض أثر تراجع الانتاج. وتتصدر قطر معدلات نمو الاقتصاد في منطقة الخليج حيث من المتوقع نمو ناتجها المحلي الحقيقي 15.5 بالمئة في 2010 بحسب متوسط توقعات 14 اقتصاديا استطلعت اراءهم من 15 الى 28 سبتمبر وذلك انخفاضا من 16.1 بالمئة في توقعات سابقة تعود الى يونيو. ومن المنتظر أن تتفوق قطر عضو منظمة أوبك بقوة على سائر منتجي النفط الخليجين مثل السعودية والامارات العربية المتحدة في الاعوام القادمة مدعومة بتوسع في منشاتها للغاز وانفاق حكومي سخي على البنية التحتية. (الدولار يساوي 3.638 ريال قطري).

المصدر: رويترز

المغرب يعود إلى السوق الدولية بغية تنويع مصادر التمويل

نقلت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية عن مجموعة من المحللين الإقتصاديين أن الموارد الرئيسية للعملة الأجنبية في المغرب، مثل الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات، قد تأثرت بدرجات متفاوتة جراء موجة التباطؤ العالمي، قالت الصحيفة إن الاقتصاد لا يزال عرضة لتباطؤ النمو في أوروبا وتدابير التقشف التي اعتمدها الشركاء التجاريين مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا. ثم مضت الصحيفة تنقل في هذا السياق عن صلاح الدين مزور، وزير المالية المغربي، قوله إن المملكة المغربية قد عادت إلى السوق الدولية من أجل تنويع مصادر تمويلها وتخفيف الضغط على التمويل المحلي. وأضاف الوزير في هذا الجانب قائلاً: " نريد أن نكون قادرين على مواكبة ديناميكية القطاعين الخاص والعام، مع إقدامهما على إطلاق مشاريع للتنمية. كما أردنا أن نضع معياراً لهذا الأمر". وأشارت الصحيفة إلى أن عملية إطلاق السندات التي بلغت قيمتها مليار يورو (1.4 مليار دولار) وتمت في لندن الأسبوع الماضي، شهدت نشاطاً أكثر من المتوقع بمرتين، حيث شكّل المستثمرون الأميركيون والأوروبيون نحو 80% من المكتتبين في السندات الصادرة باليورو. ولفتت الصحيفة أيضاً إلى أن الجهات التي قامت بإدارة عملية الإصدار هي مصرفي اتش إس بي سي وباركليز الإنكليزيين ونايكسيس الفرنسي. وتابعت الصحيفة الحديث بنقلها عن سيبستيان هينين، مدير شركة "ناشيونال انفستور" التي يوجد مقرها في أبو ظبي، قوله: " سيكون من شأن هذا الإصدار أن يساعد القطاع المصرفي بأكمله. وتلك بالتأكيد أنباء سارة. فقد كانت هناك ضغوطات بسبب بنود ميزان المدفوعات. وكان يواجه القطاع المصرفي صعوبة في منح القروض".

تعليق

توقع تقرير حديث بالاتحاد الأوروبي ارتفاع العجز في الميزانيات العامة خلال العام المالي الحالي في عدد من دول منطقة MENA الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء دول الخليج وتصدرت مصر والمغرب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث معدل نمو العجز بينما جاءت كل من الأردن ولبنان في مقدمة دول المنطقة من حيث إجمالي العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي رغم توقع تراجع العجز في الميزانية العامة لكل منهما خلال العام الحالي مقارنة بـ 2009.

المصدر: ايلاف

11 أكتوبر 2010

إيرادات قناة السويس ترتفع الى 410 ملايين دولار في سبتمبر

قال موقع انترنت للحكومة المصرية ان إيرادات قناة السويس ارتفعت الى 410.2 مليون دولار في سبتمبر من 382.5 مليون دولار قبل عام. لكن الإيرادات تراجعت على أساس شهري من 438.4 مليون دولار في أغسطس وبالمقارنة مع قراءة سابقة لشهر أغسطس كانت تبلغ 436 مليون دولار. والقناة مصدر مهم للعملة الصعبة بالنسبة لمصر الى جانب السياحة وصادرات النفط والغاز وتحويلات المصريين في الخارج. (الدولار يساوي 5.6949 جنيه مصري)

المصدر: رويترز

المركزي اليمني يعلن تراجع احتياطي النقد الأجنبي

تراجع احتياطي اليمن من النقد الأجنبي بنهاية يوليو الماضي 2010م إلى خمسة مليارات و727 مليون دولار أميركي تغطي 7.7 شهراً من الواردات قياساً مع ستة مليارات و797 مليون دولار بانخفاض قدره مليار و70 مليون دولار. وكان احتياطي اليمن من النقد الأجنبي، قد سجل أعلى مستوى له في يوليو 2008م بمقدار ثمانية مليارات و477 مليون دولار قبل أن يبدأ بالتراجع بفعل تراجع انتاج اليمن من النفط وتراجع عائدات الحكومة من النقد الأجنبي جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. وأوضح تقرير البنك المركزي اليمني الذي نشر اليوم في صنعاء، أن العرض النقدي ارتفع إلى 2 تريليون و249 مليار ريال يمني بزيادة قدرها 316 مليار ريال عن يوليو 2009م الذي بلغ تريليون و933 مليار ريال. وارجع التقرير هذه الزيادة إلى التغير في العوامل المؤثرة عليه وفي مقدمتها صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، وصافي المطالبات على الحكومة والقطاع الخاص. وبحسب تقرير البنك المركزي فإن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي اليمني بلغت تريليون و806 مليارات ريال بنهاية يوليو 2010م قياساً مع تريليون و704 مليارات ريال بنهاية ذات الشهر من العام الماضي وبزيادة قدرها 102 مليارات ريال يمني.

المصدر: وكالة الأنباء السعودية

11 أكتوبر 2010

5 مليارات تجارة الدولة مع المناطق الحرة في النصف الأول

بلغ إجمالي تجارة الدولة مع الأسواق والمناطق الحرة فيها خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 5 مليارات درهم، توزعت بين 3.5 مليار درهم واردات و 0.2 مليار درهم صادرات و 1.1 مليار درهم إعادة تصدير، بحسب إحصائيات الهيئة الاتحادية للجمارك. وفقاً للأرقام، كان للمنطقة الحرة جبل علي نصيب الأسد من هذه التجارة، حيث استحوذت على أكثر من 90% وبلغت قيمة تجارتها مع الدولة خلال الأشهر الستة الماضية نحو 4.2 مليار درهم، تلتها المنطقة الحرة للفجيرة بقيمة إجمالية وصلت قيمتها إلى نصف مليار درهم تقريباً. وتذبذب النشاط التجاري للدولة مع مناطقها الحرة خلال الفترة المشار إليها بين ارتفاع وهبوط، حيث بلغ ذروته في شهر مارس الماضي بقيمة 1.2 مليار درهم، وتراجع إلى أدنى مستوياته في شهر إبريل الذي تلاه بقيمة 457 مليون درهم، وذلك تبعاً لحجم تجارة إعادة التصدير التي تتم كل شهر بالدرجة الأولى. وفي السياق ذاته، أظهرت إحصائيات الهيئة التي حصلت "الخليج" على نسخة منها، تراجعاً ملموساً في حجم تجارة إعادة التصدير بين الدولة ومناطقها الحرة خلال الأشهر الأولى من العام الجاري، حيث انخفضت القيمة الإجمالية لهذه التجارة من 448 و 436 مليون درهم خلال شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط إلى أقل من 20 مليون درهم في شهر يونيو الماضي. وتمتلك الإمارات حوالي 40 منطقة حرة معظمها في إمارة دبي، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولة ومناطقها الحرة العام الماضي نحو 13 مليار درهم موزعة بين 5.7 مليار درهم واردات و 1.6 مليار درهم صادرات غير نفطية و 5.7 مليار درهم إعادة تصدير، واحتلت منطقة جبل علي الحرة وسوقها في دبي المرتبة الأولى في هذه التجارة بقيمة 11.5 مليار درهم تقريباً.

تعليق

يقوم مفهوم المنطقة الحرة وبشكل أساسي على تسهيل عمليات الاستثمار والتصنيع وذلك باتباع النهج: أ- وجود بنية تحتية متطورة. ب- حرية التمليك بالكامل. ج- إعفاءات طويلة المدى من الضرائب. د- حرية تحويل الأموال. هـ- عدم تطبيق الأنظمة المحلية والقوانين على أنشطتها. هـ- إعفاءات جمركية على الاستيراد والتصدير وعلى استيراد المواد الخام التي تدخل في التصنيع. و- تسهيل الإجراءات الإدارية. انطلاقاً من هذا المفهوم حددت سلطة المنطقة الحرة وتقضي بأن تكون المنطقة منطقة حرة وذلك باتخاذ الإجراءات وتطبيق السياسات التالية أ- توفير البنية التحتية للتصنيع والتوزيع مدعومة بخبرات رفيعة المستوى. ب- جذب الاستثمارات الأجنبية. ج- التسويق الفعال المقرون بالحوافز الفعالة وذلك لاجتذاب الشركات ذات السمعة الجيدة التي بدورها ستساهم بتنويع وتنمية اقتصادي. د- الانتعاش الاقتصادي وذلك عن طريق التعامل مع البنوك وحركة السقف. هـ- إيجاد فرص عمل وظيفية.

المصدر: الخليج

54 مليار دولار الاستثمارات الإماراتية في الخارج

بلغ رصيد الاستثمارات الإماراتية المباشرة في الخارج نحو 198.3 مليار درهم (54 مليار دولار) بنهاية عام 2009، مقارنة بـ 7.34 مليار درهم (ملياري دولار) عام 2000. قال مدير عام وزارة التجارة الخارجية الإماراتية عبد الله آل صالح "إن الإمارات تعتبر ضمن أكبر الأسواق المصدرة لرأس المال في العالم، حسب تقرير الاستثمار العالمي 2010 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية". وأوضح أن الإمارات تحتل المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية ودول الشرق الأوسط في رصيد الاستثمار الصادر لنهاية 2009، مبيناً أن تدفقات رأس المال من الإمارات إلى الأسواق الخارجية استمرت بتسجيل نمو حتى عام 2008. وبلغت قيمة الاستثمارات الإماراتية المباشرة في عام 2006 نحو 40 مليار درهم (10.9 مليار دولار)، وفي عام 2007 بلغت 53.6 مليار درهم (14.6 مليار دولار)، واستمرت بالارتفاع عام 2008 وبلغت 58 مليار درهم (15.8 مليار دولار). إلا أنها تراجعت في عام 2009، لتستقر عند مستوى 9.91 مليار درهم تقريباً تعادل (2.7 مليار دولار)، وهذا لا يشمل قيمة الاستثمارات غير المباشرة. وقال آل صالح "المقارنات الدولية تظهر أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى بين مجموعة دول غرب آسيا في تدفقات الاستثمار للخارج، إذ بلغت قيمة الاستثمارات الخارجية المباشرة لهذه المجموعة 159.2 مليار دولار حتى نهاية عام 2009 أي أن الإمارات بمفردها استحوذت على 33.6 بالمائة من تلك التدفقات".

المصدر: الاتحاد

"دناتا" تشتري مجموعة "ألفا" الإيطالية لتموين الطائرات

أعلنت "دناتا" - الشركة العالمية المزودة لخدمات السفر والمطارات والتي تتخذ من دبي مقراً رئيسياً لعملياتها - اليوم عن تملكها لكامل أسهم مجموعة "ألفا فلايت جروب ليمتد" - الشركة الرائدة عالمياً في تموين الطائرات - على أن تستكمل عملية الاستحواذ في 31 ديسمبر المقبل. واشترت "دناتا" أسهم مجموعة "ألفا" من "أوتو جريل إس بي آيه" التي تتخذ من ميلانو الإيطالية مقراً لها حيث يصل حجم عائدات المجموعة التي تقوم بإعداد ما يزيد عن 120 ألف وجبة يومية إلى 360 مليون جنيه إسترليني (2.3 مليار درهم) ويعمل لديها أكثر من 5800 موظف ضمن فروعها المنتشرة في 11 دولة. وباستحواذها على مجموعة "ألفا" فإن "دناتا" تعزز بذلك تواجدها عالمياً من خلال خدماتها ومنتجاتها ذات الجودة العالية المتخصصة في المناولة الأرضية وتموين الطائرات والتي توفرها الشركة حالياً في 70 مطاراً ضمن 17 دولة. وقال غاري تشابمان رئيس "دناتا" إن هذه الصفقة تأتي في إطار إستراتيجية الشركة طويلة الأمد لتوسيع نطاق عملياتها حول العالم. مؤكداً أن الاستحواذ على مجموعة ألفا سيساهم بشكل كبير في تعزيز تواجد "دناتا" داخل دولة الإمارات العربية وخارجها. وتعد عملية الاستحواذ هذه الخامسة لـ "دناتا" خلال السنوات الأربع الماضية الأمر الذي يؤكد مكانتها الريادية كلاعب رئيس في صناعة الطيران.

المصدر: وام

11 أكتوبر 2010

93 مليون درهم تصرفات العقارات في دبي الأحد

بلغت قيمة تصرفات العقارات من أراضٍ وشقق وفلل وإجراءات بيع ورهن و"إجارة منتهية بالتملك" في دبي اليوم الأحد نحو 193 مليون درهم، منها 68.6 مليون درهم تصرفات أراضٍ، وحوالي 124.4 مليون درهم تصرفات شقق وفلل. وأفاد التقرير اليومي للتصرفات، الذي يصدر من دائرة الأراضي والأملاك في دبي، بأن الدائرة سجلت اليوم تسع مبيعات، كان أهمها مبيعة بقيمة 31 مليون درهم في منطقة "الثنية الرابعة"، وأخرى بقيمة 1.5 مليون درهم في منطقة نخلة جميرا، ومبيعة ثالثة بأربعة ملايين درهم في منطقة مردف. وتصدرت "الثنية الرابعة" مناطق دبي من حيث عدد المبيعات بتسجيلها ثلاث مبيعات بقيمة 62.4 مليون درهم، تلتها منطقة "وادي الصفا 6" بثلاث مبيعات بقيمة 7.3 مليون درهم، فممنطقة نخلة جميرا بمبيعة واحدة بقيمة 10.5 مليون درهم. وشهدت "الثنية الرابعة" أكبر المبيعات من حيث المساحة بنحو 26 ألف قدم مربعة بيعت بمبلغ 30 مليون درهم، تلتها مبيعة في منطقة مردف بمساحة 10 آلاف قدم مربعة التي بيعت بأربعة ملايين درهم. وبشأن مبيعات الشقق والفلل في مناطق التملك الحر فتم تسجيل 53 مبيعة منها 43 لشقق سجلت بمبلغ 63.6 مليون درهم، و10 مبيعات لفلل سجلت بمبلغ 18.7 مليون درهم. كما سجلت الدائرة اليوم 30 رهناً عقارياً لأراضٍ وشقق وفلل بقيمة إجمالية بلغت 55.4 مليون درهم، كان أهمها قطعتي أرض في منطقة "وادي الصفا 6"، سجلت الأولى بمبلغ 4.8 مليون درهم، والثانية بمبلغ 2.3 مليون درهم. فيما وصل عدد الرهون على الشقق والفلل 21 رهناً بقيمة 41.3 مليون درهم.

المصدر: : وام



11 أكتوبر 2010

الأهمية الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية

أولا تعريف سوق الأوراق المالية

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة رؤوس أموال مجمعة ، حيث انه من غير الممكن أن تتحقق معدلات التنمية المنشودة في ظل غياب التكوينات الرأسمالية ، وتبرز أهمية أسواق رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية كأحدي الآليات الهامة لتجميع المدخرات الخاصة والعامه وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المتنوعة هذا بالإضافة الى أنها تمثل حلقة الاتصال بين القطاعات التي تقوم بالادخار ولديها طاقة تمويلية فائضة وبين القطاعات التي تفتقر الى السيولة لتمويل الاستثمارات والتي بدورها تخدم أهداف التنمية في أي دولة . وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة عن العلاقة الوثيقة التي تربط تطور أسواق رأس المال بمعدلات النمو الاقتصادي . وبصفة عامة يمكن القول أن أسواق رأس المال تقوم بدفع عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال قيامها بعدد من الوظائف يمكن تلخيصها فيما يلي : 1- تعبئة المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي . 2- زيادة كفاءة تخصيص الموارد (الاستثمارات) . 3- رفع معدل إنتاجية الاستثمار . 4- زيادة حجم الاستثمارات . مما سبق يمكن تعريف (سوق الأوراق المالية) بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية أسهم وسندات بيعا وشراء بحيث تشكل إحدى القنوات التي ينساب فيها رأس المال من وحدات الادخار الرئيسية (أفراد – مؤسسات) الى وحدات الاستثمار (مشاريع الأعمال والحكومة) .

ثانيا أنواع أسواق الأوراق المالية

1- السوق الأولية (Primary Market).

وهي سوق إصدار وطرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل الجمهور ، أي أنها السوق التي تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتتب بها أو بين المقرض والمقرض وتعتبر الشركات المالية والبنك المركزي من أهم مؤسسات هذه السوق حيث ان الاولى تقوم بوظيفة تعهد إدارة وتغطية الإصدار ، بينما يقوم البنك المركزي بإصدار سندات الدين العام نيابة عن الحكومة . وهذه السوق تتميز بقدرتها على العطاء في ردد الاقتصاد والعمليات التنموية بالأموال الجديدة حيث تتجمع فيها المدخرات ويتم تحويلها الى استثمارات جديدة عن طريق إصدار أوراق مالية تعرض لأول مرة أو التزامات مالية لم تكن قائمة أو متداولة من قبل وهذا يعمل على إنشاء وقيام مشاريع جديدة تخدم الاقتصاد الى جانب المشاريع القائمة ، او يساهم في إجراء توسعات في المشاريع القائمة لزيادة فاعليتها ورفع كفاءتها الإنتاجية ، وبالتالي فإن نجاح (السوق الأولية) في صب المدخرات في قنوات الاستثمار المجدي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال من خلال تفاعل المستثمرين مع عمليات الاكتتاب وفق قواعد محددة تصون مدخراتهم عن طريق رسم القوانين لأصول مشاركتهم وسبل دعوتهم للاكتتاب بما يحمي هذه المدخرات لذا نجد إن من أهم قواعد وأساليب الحماية التي توفرها التشريعات في الدول المتقدمة للمستثمرين توفير المعلومات والبيانات حول الجهة المصدرة للأوراق المالية ، وهو ما يعرف بالإفصاح ، ويتم التعامل في (السوق الأولية) عن طريق توجيه لعامة المستثمرين وتسمى بـ (الاكتتاب العام) Public Offering أو لفئة معينة منهم تسمى بـ (الاكتتاب الخاص) Placement Private وذلك للاكتتاب في أسهم شركة قيد التأسيس أو في أسهم زيادة رأسمال شركة قائمة . اما دور السوق الأولية للإصدارات في الاقتصاد. تقوم السوق الأولية بتنظيم عمليات الأوراق المالية من حيث إصدارها وطرحها على الجمهور، وتعهد تغطيتها ، وهي سوق تتم فيها دعوة الجمهور للاكتتاب في هذه الأوراق المطروحة ، ويبرز دور (السوق الأولية) من خلال قدرتها على تحريك المدخرات والفوائض المالية لدى الأفراد والمؤسسات من دائرة الاكتناز الى دائرة الاستثمار النافع والمجدي ، وتوفير الأموال اللازمة للعمل الإنتاجي ومشاريع التنمية من مصادرها المختلفة وخاصة القطاع الخاص والذي تسعى السوق الى تعظيم مشاركته في عملياتها نظراً للفوائض المالية الكبيرة المتوفرة لديها والدور الكبير الذي يتوقع ان تساهم به في خدمة التنمية في حال قيامها برفد المشاريع الإنتاجية بالأموال الضرورية اللازمة لها من خلال مشاركتها في عمليات إصدارات (السوق الأولية) .

2- السوق الثانوية (Secondary Market).

وهي سوق التداول والتي يتم فيها بيع وشراء الأوراق المالية وتداولها بين حاملها ومستثمر آخر بعد مرحلة إصدارها في (السوق الأولية) بمعنى آخر هي تلك السوق التي تتحد فيها قيم أدوات الاستثمار المختلفة بصورة طبيعية من خلال النقاء العرض بالطلب بأية وسيلة من وسائل الاتصال المعروفة وهذا يعني أن (السوق الثانوية) تقوم بتوفير المكان والقوانين اللازمة لتنظيم تبادل الأوراق المالية بين المستثمرين وإيجاد السيولة اللازمة لتحويل الأوراق المالية الى نقد . وللسوق الثانوية شكلان : سوق منظمة Organized Quasi Auction Market وسوق غير منظمة Unorganized Market فالسوق المنظمة هي ما يعرف ببورصة الأوراق المالية ، و(البورصة) كلمة تطلق على المكان الذي تجري فيه المعاملات على الأوراق المالية في أوقات محددة بواسطة أشخاص مؤهلين متخصصين بهذا النوع من العمل وهم الوسطاء ووفق إجراءات وقوانين ونظم محددة . وتعرف (البورصة) أيضا بأنها الاجتماع الذي يعقد في مواعيد دورية لأجل القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية وهناك من يعرف البورصة بأنها سوق منظمة تتعقد في مكان معين في أوقات دورية بين المتعاملين بيعا وشراء بمختلف الأوراق المالية وبالمثل التي تتعين مقاديرها بالكيل أو الوزن أو العد، وقد أقيمت أول بورصة للبضائع في باريس عام (1304) على جسر عرف باسم الصرافة (Pont Au Change) إما أول بناء أنشئ للبورصة وعرف بهذا الاسم فهو بناء مدينة انفراس بيلجيا عام (1460) وأما



11 أكتوبر 2010

بورصة لندن فقد أنشئت علم (1773). أن سوق الأوراق المالية المنظمة تقسم الى : سوق مركزية وأسواق المناطق او الأسواق المحلية ويقصد بـ (السوق المركزية) السوق التي تتعامل في الأوراق المالية المسجلة لدى البورصة بغض النظر عن الموقع الجغرافي لمصدر الورقة المالية ومن الأمثلة على هذه السوق بورصة طوكيو وبورصة لندن وبورصة نيويورك أما (بورصات المناطق) فتتعامل بأوراق مالية لمنشآت صغيرة تهتم جمهور المستثمرين في النطاق الجغرافي للمنشأة أو في المناطق القريبة ولكن لا يوجد ما يمنع من تعامل الأسواق المحلية في الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المركزية، وبالنسبة لهيكل سوق مسقط للأوراق المالية فهو على نفس النسق المعروف لهيكل أسواق الأوراق المالية فهي تتكون من سوقين هما (السوق الأولية) و(السوق الثانوية) وتنقسم (السوق الثانوية) الى أسواق ثلاث لكل واحد منها شروط أدراج خاصة بها وهي: السوق النظامية والسوق الموازية والسوق الثالثة. أما السوق غير المنظمة يطلق عليها اسم over the Counter Market - أو السوق الموازية وتجري عمليات التداول في هذا النوع من (السوق الثانوية) دون وجود مكان أو زمان محددين لإجرائها فبالإمكان أن تتم هذه العمليات بواسطة الهاتف أو الحاسوب وبالتالي الحصول على الربح الناتج من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء وعلى هذا فان السوق غير المنظمة تعتبر أسلوباً لإجراء المعاملات بدلاً من كونها مكاناً لإجراء تلك المعاملات. وهناك من يضيف شكلاً ثالثاً وهو (السوق الثانوية المنظمة جزئياً) وهذه السوق لا يتم فيها من خلال قاعة تداول ولا عن طريق المزايعة وإنما يتم عن طريق مكاتب موزعة على البنوك وفروعها.

أما عن دور السوق الثانوية في الاقتصاد. يمكن أن يسائل البعض منا هل لنشاط (السوق الثانوية) أو سوق تبادل وانتقال الملكية اثر ودور في الاقتصاد؟ وهل كثافة عمليات التداول تخدم التنمية الاقتصادية؟ أن القطاعات الاقتصادية المنتجة ليس لها مصلحة من جراء هذا النشاط، فهو لا يعني بالضرورة زيادة حجم المدخرات الوطنية وزيادة عمليات الاستثمار في الأوراق المالية، لان التداول في (السوق الثانوية) لا يمثل أي إضافة الى الاستثمار الفعلي، ولا يعد استثماراً حقيقياً جديداً، وإنما الأمر مجرد انتقال للملكية من فرد لآخر، وهذا لا يخدم الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة، ولكن من المعروف أن من أهم مهام (الأسواق الثانوية) للأوراق المالية توفير السيولة للإصدارات الأولية للأسهم والسندات وذلك بتسيير تداول هذه الأوراق وتحويلها الى نقد بسرعة ويسر متى ما رغب حاملها بذلك. فإذا كان الاستثمار في الأوراق المالية قابلاً للتصرف به في مدة قصيرة وبأسعار تنافسية فان ذلك يرفع من قيمة هذا الاستثمار وبالتالي يرفع من المردود النسبي لهذه الأوراق مقارنة بالأدوات المالية الأخرى، لذلك فان ضعف (السوق الثانوية) يترتب عليه قلة أو انخفاض المردود النسبي للأوراق المالية، وبالتالي يؤدي الى انخفاض الطلب عليها وهذا يتضمن تكاليف مرتفعة لرأس المال ويقلل من الحوافز على الاستثمار في المشاريع الجديدة، وهذا بطبيعة الحال ليس من مصلحة الاقتصاد في شيء، ومن هنا فان (الأسواق الثانوية) تعتبر من العوامل الهامة في نمو الاقتصاد القومي لأنها تساهم في تخصيص المدخرات المتوفرة على المنشآت المستحقة لها كما أن نجاح (السوق الثانوية) وزيادة نشاطها يضيف على الأوراق المالية جاذبية تعمل على استقطاب المدخرين، وهذا ينعكس إيجابياً على (السوق الأولية) للإصدارات حيث يؤدي الى زيادة إقبال المستثمرين وتفاعلهم مع عمليات (السوق الأولية) المتمثلة في الإصدارات والاكتتابات الجديدة سواء كانت شركات جديدة تؤسس لأول مرة، ام لزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة لتقوم بتطوير عملياتها الإنتاجية، وهذا بلا شك يعظم من فرص إنشاء وتأسيس شركات مساهمة عامة جديدة وهو ما تسعى اليه سوق الأوراق المالية الى تحقيقه لخدمة الاقتصاد الوطني.

ثالثاً وسائل تطوير سوق الاوراق المالية

يمثل تطوير أسواق ثانوية نشطة للأوراق المالية الحكومية أحد أكثر المهمات صعوبة على صعيد تطوير أسواق كفاءة لهذه الأدوات وذلك لاحتياج عملية التطوير هذه لجهود ومشاركة كافة الأطراف والفعاليات كالمسلطين المالية والنقدية وهيئات السوق المالي والمستثمرين المؤسسين وشركات الوساطة.

أن مساعي تنشيط الأسواق الثانوية تتطلب أيضاً توافر مجموعة ليست باليسيرة من المتطلبات والمقومات وان اتخاذ الإصلاحات المطلوبة وتوفير هذه المتطلبات والمقومات قد لا يكون كافياً لتنشيط السوق الثانوية إذا ما انتقد المستثمرون الثقة بسياسات الحكومة واستقرار الأوضاع الاقتصادية، وهناك بعض الجوانب التي يمكن أن تساهم في تنشيط السوق الثانوية مثل تطوير إجراءات وآليات التداول وتحسين البنية التحتية للسوق وتوسيع قاعدة المستثمرين بالإضافة الى وجود إصدارات ومنحنى عائد مرجعي ويمكن تقسيم ذلك الى:

أ- أدوات التداول.

تقتصر التعاملات في أغلب أسواق الأوراق المالية الحكومية وخاصة العربية على التعاملات الفورية وتبين التجارب أن توسيع نطاق أدوات وعمليات التداول المتاحة من شأنه ان يعمق السوق الثانوية ويزيد من كفاءتها، ومن أهم هذه الأدوات (اتفاقية إعادة الشراء وعمليات إقراض واقترض الأوراق المالية الحكومية والبيع القصير والتداول الأجل وعلى الرغم من إدخال العمل باتفاقيات إعادة الشراء على نطاق واسع في معاملات السلطات النقدية في أغلب الدول العربية الا أن التعامل بهذه الاتفاقيات في سوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية ما زال محدوداً. أن تنشيط سوق اتفاقيات إعادة الشراء سيساهم في تعزيز سيولة السوق الثانوية للسندات الحكومية، وكذلك في إنشاء إدارة نشطة لدى الحكومة لإدارة الأرصدة النقدية وإدارة الدين، فمن جانب يساهم استخدام الأوراق المالية الحكومية كضمانات لعمليات ((الريبو)) مع السماح بمشاركة جهات وأطراف عديدة في هذه العمليات في تعزيز الطلب والتداول على هذه الأوراق في السوق الثانوية مما يعزز من تنافسية هذا السوق الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابياً على أسعار الفائدة في السوق الأولى وبالتالي على كلفة الدين العام ومن جانب آخر فان اتفاقيات إعادة الشراء تمثل آلية لوسطاء السوق لتمويل المراكز طويلة الجل من الأوراق المالية الحكومية وخلق مراكز قصيرة الأجل



11 أكتوبر 2010

منها مما يعزز من سيولة السوق الثانوية لهذه الأدوات، أن تطوير سوق " الريبو " بين البنوك في الدول العربية يمثل عاملا مهما لتنشيط الأسواق الثانوية للأوراق المالية الحكومية وهناك عدة أسباب وراء عدم تطور سوق " الريبو " بين البنوك في الدول العربية أهمها ضيق السوق النقدية من حيث قلة المعاملات التي يتجاوز استحقاقها فترة يوم واحد وكذلك الضعف النبي في حساسية المؤسسات المصرفية والمالية تجاه مخاطر السيولة في معظم هذه الدول.

ب - أنظمة التداول.

تلعب أنظمة التداول للأوراق المالية الحكومية دورا مهما في تنشيط السوق الثانوية لهذه الأوراق فهذه الأنظمة تمثل الإطار الذي يلتقي من خلاله المتعاملون والوسطاء لإنجاز صفقاتهم كما أنها تمثل النافذة التي من خلالها تتدفق المعلومات حول الأسعار ونشاط التداول ولذلك فإنها وكلما ازدادت كفاءتها ستساهم بشكل أفضل في تحسين التعريف بالسوق وزيادة المنافسة وتعزيز السيولة. وهناك نمطان رئيسيان للإطار المؤسسي لأنظمة التداول هذه هما السوق غير المنظمة (OTC) والسوق المنظمة في إطار البورصة ويلاحظ أن الصيغة غير المنظمة هي السمة الغالبة على تعاملات الأوراق المالية الحكومية في معظم الدول العربية ويمكن ان تتراوح هذه السوق غير المنظمة (Dealer-Based-QuoteDriven) من إطار أولي غير منظم الى إطار متطور وقائم على شبكة إلكترونية للتداول بين الوسطاء، ويمكن أن يتم تدريجيا توسيع نطاق السوق غير المنظمة على أن يتم وضع ضوابط وإطار للتعاملات في هذه السوق بما في ذلك تطوير شبكات آلية. أن مسألة تطوير الوساطة في السوق الثانوية للسندات الحكومية تستحوذ على أهمية كبيرة وتقوم الوساطة في هذه السوق بوظيفتين رئيسيتين وهما توفير السندات الى المستثمر النهائي وخلق سيولة في السوق ويعتبر نشاط صناعة السوق من أهم أنشطة الوساطة ويلاحظ ان هذا النشاط محدودا في اغلب الدول العربية لان هذا النشاط يحمل في طيا ته مخاطر كبيرة لهؤلاء الوسطاء بما في ذلك الدول التي أدخلت العمل بنظام الوسطاء الأوليين.

ج- أنظمة الحفظ المركزي والتسوية.

يمثل نظام مقاصة وتسوية عمليات تداول الأوراق المالية الحكومية الى جانب أنظمة التداول الركن الأساسي للبنية التحتية اللازمة لسوق الأوراق المالية الحكومية ويتوقف تصميم هذا النظام على اعتبارات عديدة تتصل بمخاطر النظام المالي والمصرفي ومستوى المنافسة في السوق وطبيعة المشاركين وبغض النظر عن هذه الاعتبارات فإن القواعد الأساسية تلزم بوجود حسابات للسندات الحكومية بما يقود الى تعاملات لاورقية بهذه السندات من شأن ذلك ان يساهم في تحسين سرعة وكفاءة عمليات تسوية الأوراق المالية الحكومية ويرتبط العمل بحسابات للأوراق المالية الحكومية بوجود نظام للحفظ المركزي لهذه الأوراق ويتواجد مثل هذا النظام في جميع الدول العربية باستثناء اليمن وتختلف تجارب الدول العربية فيما يتعلق بالجهة المكلفة بإدارة هذا النظام ، ان من أهم متطلبات نظام التسوية الكفاءة لمعاملات تداول الأوراق المالية الحكومية إدخال العمل بمبدأ التسوية مقابل الدفع علما بان تطبيق ذلك بكفاءة يتوقف على تسوية المدفوعات المرتبطة بعملية تداول الأوراق المالية الحكومية بالوقت المناسب في نظام المدفوعات.

د- قاعدة المستثمرين.

يمثل توسيع وتنويع قاعدة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية الحكومية واحدا من أهم محاور تطوير وعميق هذه الأوراق كما يساعد هذا التوسيع الحكومة على زيادة فترات استحقاق سنداتنا وخفض كلفة مديونيتها ولا يعود الأمر لمجرد الزيادة في حجم الاستثمارات من جراء ذلك على أهميتها بل للتمايز الذي يمكن ان يتحقق من خلال وجود توجهات مختلفة لأنماط الاستثمار لدى المستثمرين المختلفين وتفضيلاتهم فيما يتعلق بفترات الاستحقاق ونوع المخاطر وعادات التداول وان هذا التمايز من شأنه ان يعزز من سيولة السوق من جهة ونخفف من حدة التقلبات من جهة أخرى وكذلك ان تنويع المستثمرين في أسواق السندات الحكومية يخلق الفرص أمام ابتكارات مالية جديدة لمقابلة الاحتياجات المختلفة لهؤلاء المستثمرين مما يساهم في زيادة عمق وكفاءة هذه الأسواق.

هـ - يشكل تطوير إصدارات مرجعية من الأوراق المالية الحكومية عاملا حيويا ورئيسيا في إرساء أسواق نشطة لهذه الأوراق وبالتالي الانتفاع من العديد من هذه المزايا التي تحققها هذه الأسواق ويجيء ذلك لان تركيز طرح هذه الأوراق في عدد محدود من الإصدارات النموذجية وفترات استحقاق محددة وبأحجام كبيرة من شأنه تعزيز سيولة هذه الإصدارات والمساهمة بالتالي في كلفة الإصدار كما يمكن للسوق ان يستخدم هذه الإصدارات ذات السيولة المرتفعة كمؤشر لتسعير أصول وأدوات مالية أخرى مما يشجع على ظهور أسواق لهذه الأدوات، وتتطلب عملية خلق إصدارات ومنحني عائد مرجعي على الأوراق المالية الحكومية الموازنة بين منافع وجود مثل هذه الإصدارات وبين التكاليف والمخاطر التي قد تترتب على ذلك واختيار البدائل والحلول الملائمة لوضع السوق لتحقيق هذا التوازن كما يتطلب الأمر قبل كل شئ أدراك اتجاهات ورغبات السوق لان السلطات تستطيع تركيز السندات المطروحة في إصدارات معينة ولكن السوق هو الذي يعتمد هذه الإصدارات كإصدارات مرجعية كما ان أول واهم الخطوات في هذا الشأن تتمثل في معالجة ظاهرة تشتت أدوات وإصدارات الدين الحكومية عبر دمج وتوحيد هذه الإصدارات في إصدارات محددة ونموذجية ويمثل التشتت عائقا كبيرا أمام تنشيط السوق الثانوية وتعزيز السيولة وأمام خلق عائد مرجعي بالشكل الذي يتجاوز معه فائدته المتمثلة في تنويع بدائل الاستثمار المتاحة، واخيرا يجدر التأكيد على ان خطوات بناء منحني عائد مرجعي للأوراق المالية الحكومية وما تتضمنه سواء من إجراءات لتوحيد الإصدارات وتقليل دوريتها واستخدام آليات الفتح والاسترداد المبكر يتوقف نجاحها على وجود إدارة نشطة كفاءة للدين العام وتنسيق فعال ومستمر مع السلطات النقدية.